

## اختلاف أشكال الدعم في اللاذقية عن المحافظات الأخرى لأن محاصيلها من الحمضيات والزيتون والتبغ

# قطنا لـ«الوطن»: الحكومة تنوي دعم سكان المناطق الريفية الجبلية لأن هؤلاء ليس لديهم مصادر دخل كافية

اللاذقية - عبير محمود



أكد وزير الزراعة محمد حسان قننا العمل المستمر لدعم القطاع الزراعي بما يضمن استقرار الفلاح في أرضه، لافتاً إلى وضع خريطة واضحة للمحاصيل ذات البعد الاجتماعي والتنموي. وفي تصريح لـ«الوطن»، في نهاية ندوة حوارية في مبنى محافظة اللاذقية، لمناقشة سياسة وأساليب الدعم الزراعي بحضور محافظ اللاذقية عامر هلال والمعينين في القطاع الزراعي، أكد قننا أهمية دعم الفلاح بكل مستلزمات الإنتاج النهائي والخدمات اللوجستية التي تساعد على تنفيذ الأعمال الزراعية بشكل سليم كالطرق الزراعية ووسائل النقل والأعمال الزراعية الأخرى الخاصة بالآلات الزراعية والقروض والكهرباء وكل المستلزمات الأخرى.

قننا أشار إلى وجود العديد من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية في اللاذقية، إضافة إلى الغابات والموارد الطبيعية، قائلاً: في اللاذقية تختلف أشكال الدعم وآلياته عن المحافظات الأخرى، لأن المحاصيل التي توجد فيها هي الحمضيات والزيتون والتبغ وبعض الزراعات المحمية، ودعم المجتمع المحلي يعتبر أهم عناوين الدعم في هذه المحافظة لكل أنواع الزراعة.

وأشار إلى أنه خلال الفترة السابقة كان هناك دعم موجه لهذه المحاصيل الإستراتيجية، مضيفاً: حالياً نبحث دعم سكان المناطق الجبلية في المناطق الريفية الجبلية، لأن هؤلاء ليست لديهم مصادر دخل كافية لتوفير كامل

على دعم الزراعة لكي تستمر، ووضع معايير للدعم وأشكاله لضمان استمرار عمل الفلاح وتحسين مستوى الإنتاج.

وأكد أنه ستكون هناك استمرارية للندوة على مدار ١٠ أيام بين المعنيين في المحافظة، للوصول إلى مخرجات ومقترحات لآلية الدعم الزراعي المقبلة، قائلاً: نستمتع للندوة وما يهمننا الوصول إلى نتائج تدعم القطاع الزراعي. قننا أشار إلى إعادة النظر بأساليب الدعم الزراعي الحالية وفقاً للمتغيرات المناخية والاقتصادية، مع التأكيد على تطوير العمل الزراعي ودعم المحاصيل الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي من حيث المستلزمات والسعر النهائي.

وأكد وزير الزراعة أن لكل محافظة خصوصية زراعية

وهناك ضرورة لوضع برنامج دعم خاص لكل من هو مقيم في القرى الجبلية البعيدة عن مناطق

## معمل لـ«تاميكو» بالمنطقة الصناعية بأم الزيتون مشروع مهم مقترح في السويداء لصهر البازلت



السويداء - عبير صيموعة

أشارت مديرة صناعة السويداء شذا الشقير أنه بناء على كتاب محافظ السويداء المسطر على كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٨/٢٠٢٤/٦/١٣ المتضمن أهم المشاريع الصناعية التي من الممكن تنفيذها بالمحافظة وفقاً للأولويات والإمكانات المتاحة، فإنه جرى اقتراح مشاريع صناعية زراعية لأن المحافظة زراعية بامتياز منها منشأة لصناعة الألبان والأجبان ومشتقاتها، ومنشأة متكاملة لعصر ديس العنب والتفاح، إضافة إلى مشروع لصهر البازلت للاستفادة من حجر البازلت لأنه ثروة طبيعية بإقامة منشآت لصناعة الخيوط البازلتية وأنابيب وقضبان البازلت كبديل لحديد التسليح للمساهمة في تلبية احتياجات السوق المحلية، وخصوصاً من الأنابيب المستخدمة في شبكات الري ونقل النفط والغاز والمساهمة في تخفيض الحاجة من القطع الأجنبي المخصص لاستيراد المنتجات المشابهة والتي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، مع ضرورة متابعة العمل في معمل تاميكو المزمع إنشاؤه بالمنطقة الصناعية بأم الزيتون.

ولفت شقير إلى أنه تم تسطير كتاب للمحافظة تم تضمينه تلك المشاريع المقترحة مع الصعوبات التي تواجه العمل الصناعي وأولاهها صعوبة تصريف المنتجات في الأسواق الخارجية لأنها أصبحت تفقد الميزة التنافسية بسبب الارتفاع الكبير لتكاليف الإنتاج. وأكدت أنه تم تقديم المقترحات التي من شأنها تذليل الصعوبات التي تعترض عمل المنشآت الصناعية وأولاهها الاستمرار في دعم وتسهيلات الحصول على الطاقة البديلة وتأمين البنية التحتية المناسبة والتوسع في المناطق والمدن الصناعية، حيث تكون حاضنة حقيقية لنقل الصناعات القائمة والمتنامية على ساحة المحافظة إليها.

ولفت شقير إلى دخول ١٠ منشآت صناعية وحرافية جديدة إلى سوق العمل في المحافظة دخلت بالعمل تبايعاً خلال الأشهر الثلاثة الماضية منها ست منشآت حرفية بالطباعات الغذائية والكيميائية والنسجية وأربع منشآت صناعية غذائية، مبيئة أن أسس هذه المنشآت إجمالاً يتجاوز ٨١٢ مليون ليرة مع توفيرها عدداً من فرص العمل، مؤكدة وجود متابعة لعمل المنشآت من المديرية مع تذليل الصعوبات التي تواجه الصناعيين بالتنسيق مع المعنيين.

## شكاوى من بقاء خدمة «النت» وتوقفها في القنيطرة.. مديرية الاتصالات: لوجود عدة أسباب



القنيطرة - خالد خالد

يشكو عدد كبير من المشتركين في خدمة «الإنترنت» بتقنية ADSL بمحافظة القنيطرة من بقاء ملحوظ، عدا الفصل أحياناً أخرى، وهذا الأمر يشكل عبئاً على الطلاب الذين يتحضرّون للاختبارات وكذلك توقف الخدمات في عدد من الجهات العامة التي تتطلب طبيعة عملها الاعتماد على النت ومنها المصارف والأحوال المدنية وغيرها.

وأوضح العلي أن توقف الخدمة هو بسبب الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي عن المقسم الذي يؤمن الإنترنت، وفي بعض الحالات تخفيض «السرعة التي تم الاشتراك فيها»، حيث إن تخفيض السرعة أحياناً «إذا تعذرت الحلول»، من الممكن أن يحسن نسبة الإشارة للضخيم للسرعة المحددة وبالتالي يؤدي إلى استقرار الخط في بعض الحالات.

يذكر أخيراً أن اتصالات القنيطرة وسعت حزمة الإنترنت المخصصة للمحافظة إلى ١٠ غيغا بعد أن كانت سعتها ٤ غيغا.

وبين رئيس دائرة المبيعات العامة وخدمات الزبائن في اتصالات القنيطرة خالد العلي أن هناك أسباباً كثيرة لبطء جودة النت فمن الأفضل إلغاء هذه الخدمة، وتكبيد المواطنين مبالغ مالية بعد ارتفاع الاشتراك بثلث الخدمة.

ويذكر أن «الراوتر» تعمل لكن النت بطيء جداً، وإذا كان هذا الأمر متكرراً في كل شهر فننصح المشتركين بالتعديل إلى سرعة أعلى من خلال مراجعة مركز الاتصالات، وبالتالي الحصول على باقة أكبر تكفي لنهاية الشهر، أما إذا كان الأمر يحدث أحياناً فيمكن للمشاركين عند استهلاك الباقة العودة إلى السرعة الأساسية من خلال شحن باقة إضافية عن طريق موقع الشركة أو التطبيق أو مباشرة من الكوة في مركز الهاتف، وأشار إلى أمر مهم يجب أخذه في الاعتبار وهو عدد



**المرشح المستقل**  
عضوية مجلس الشعب - دمشق قطاع (ب)

**الصناعي محمد فراس برنجكجي**  
صوتكم أمانة وخدمتكم واجب